

Distr.: General  
27 November 2012  
Arabic  
Original: French



## رسالة مؤرخة ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية لدى الأمم المتحدة

بناءً على تعليمات من حكومة بلدي، أتشرف بأن أرفق طيه أدلة إضافية على تورط رواندا بشكل مباشر في زعزعة استقرار جمهورية الكونغو الديمقراطية، إضافة إلى طائفة من الحقائق المقنعة التي لا تقبل الجدل والمدمعة بالوثائق مما قدمه فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية في تقريره المرحلي (انظر S/2012/348) وتقريره النهائي (انظر S/2012/843).

والمرفق عبارة عن وثيقة مؤرخة ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ تحت عنوان "أدلة إضافية على تورط رواندا في زعزعة استقرار جمهورية الكونغو الديمقراطية".

وفي ضوء ما سبق، تطلب حكومة بلدي إلى مجلس الأمن، بوصفه الجهاز المسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين، أن يتحمل مسؤولياته وأن يقوم بما يلي:

١ - إدانة العدوان الأخير الذي شنته رواندا ضمن سلسلة طويلة من أفعال العدوان ضد جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٢ - الاعتراف بالعواقب الإنسانية الخطيرة لهذا العدوان.

٣ - المطالبة بسحب الجيش الرواندي بالكامل من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٤ - اتخاذ جميع التدابير الرادعة في حق رواندا من بين التدابير التي يأذن بها ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك الجزاءات، ولا سيما:

• فرض حظر شامل على مبيعات الأسلحة الموجهة إلى رواندا.

\* أُعيد إصدارها لأسباب فنية في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.



الرجاء إعادة استعمال الورق

191212 041212 12-61073 (A)



- التعليق المحدد الهدف لكل من المساعدات الثنائية والمتعددة الأطراف المقدمة إلى رواندا من أجل قطع الصلة بين هذه المساعدات واستمرار هذا التراجع على خلفية مواصلة الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية وأشكال أخرى من ثروات جمهورية الكونغو الديمقراطية.
- تجميد أصول كبار المسؤولين الروانديين وحظر تنقلاتهم، لا سيما من وردت أسمائهم في مرفق التقرير المرحلي لفريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2012/348).

وتدعو حكومة بلدي مجلس الأمن إلى اتخاذ إجراء بشأن هذه الرسالة، وترجو ممتنة تعميمها بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) إينياس غاتا مافيتا

السفير

الممثل الدائم

## مرفق الرسالة المؤرخة ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية لدى الأمم المتحدة

### أدلة إضافية على تورط رواندا في زعزعة استقرار جمهورية الكونغو الديمقراطية

لقد جاء وصول أعداد كبيرة من قوات الدفاع الرواندية إلى مدينة غوما في مقاطعة كيفو الشمالية يوم الثلاثاء ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، في سبيل دعم الجماعة التابعة لبوسكو نتاغاندا (حركة ٢٣ آذار/مارس)، تنويجا لتورط رواندا في زعزعة استقرار جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهو ما تناولته بالفعل عدة تقارير.

والوضع الذي تعمدت القوات الرواندية إنشائه يُظهر بوضوح العدوان الواقع على جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي أدينت الأعمال التحضيرية له على نطاق واسع وبانتظام.

وقد أبلغت عن هذا الوضع مصادر رسمية ومستقلة على حد سواء، وهي المصادر التي اعتبرها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة موثوقة في عدة مناسبات، لا سيما في بيانه المؤرخ ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٢، واعتبرها الاتحاد الأوروبي كذلك عقب اجتماع وزراء الخارجية الذي عقد في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

وفيما يخص يوم الثلاثاء ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ تحديدا، ثبت ما يلي بشكل جلي:

- دخلت قوات الجيش النظامي الرواندي إلى غوما، مزودة بمولدات كهربائية وبخيام، وأقامت بمقر حاكم مقاطعة كيفو الشمالية.
- حاصرت بلدة غوما بين الساعة التاسعة والعاشر صباحا (بتوقيت غوما) كتيبة مشتركة بين قوات الدفاع الرواندية وحركة ٢٣ آذار/مارس قُدمت من غيسيني في رواندا. وقد دخلت هذه القوات مُشَكَّلَةً أعمدة على طول مسارات تقع بين "الحاجز الصغير" و "الحاجز الكبير"، على مرأى ومسمع كل المراقبين الوطنيين والدوليين الموجودين في مدينة غوما.
- ابتداء من الساعة ١١/٠٠ صباحا (بتوقيت غوما)، أجرت القوات البحرية الرواندية دوريات في المياه الكونغولية من بحيرة كيفو، وتحديدا في الجزء المعروف باسم "البحيرة الكبرى".
- لم تتردد بعض مراكب القوات البحرية الرواندية في توجيه طلقات تحذيرية إلى سفن مدنية كونغولية كانت متوجهة إلى بوكافو في كيفو الجنوبية، مثل سفينة إيمانويل الثاني التي يملكها السيد غايي ماياتا.

- في الساعة ١٢/٠٥ من يوم الثلاثاء ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، دخل العقيد السابق روسانغيزا، الملقب بسلطاني ماكينغا، بشكل علني إلى مدينة غوما عبر ”الحاجز الكبير“ آتيا إليها من غيسيني في رواندا. واستولى على سيارات جيب في الجمارك لنقل جنود مرافقين له.

وكان قد عثر في الأيام السابقة على أدلة أخرى على تورط رواندا:

- في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، اعتُقل الرقيب ماهورو، الحامل للجنسية الرواندية، في الأراضي الكونغولية، في نواحي كيبومبا، من قبل دائرة الاستخبارات التابعة للوحدة ٨٠٢ من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد اعترف فعلا بأنه عضو في الكتبية ٣٧ التابعة لقوات الدفاع الرواندية في غاسيزي برواندا، تحت قيادة العقيد نكوروزيزا ونائب القائد المقدم نسينغا. كما اعترف بأن وحدته كانت تدعم الجماعة التابعة لبوسكو نتاغاندا (حركة ٢٣ آذار/مارس).

- في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، خلال الهجوم على كيبومبا، تلقت الجماعة التابعة لبوسكو نتاغاندا (حركة ٢٣ آذار/مارس) الدعم بالمدفعية والرجال (أفراد من القوات الخاصة التابعة لقوات الدفاع الرواندية) وبالوسائل اللوجستية، بما في ذلك شاحنات لنقل الجيش الرواندي.

- في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، تولى الجنرال الرواندي فنسنت غاتاما قيادة القوات الخاصة التابعة لقوات الدفاع الرواندية التي هاجمت مواقع للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في بلدة كيبومبا (على مستوى ”الهوائيات الثلاثة“ ((Trois Antennes)).

- في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، الساعة الثالثة بعد الظهر، أطلق الجيش الرواندي عدة قذائف انطلاقاً من غيسيني، في رواندا، على مدينة غوما، لا سيما في حي أوفيس (Quartier Office) وحي ماجينغو (Quartier Majengo)، مما أسفر عن وقوع أربعة قتلى والعديد من الجرحى، وهي الحصيلة التي أكدتها هيئة الدفاع المدني التابعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في غوما وأيدها شهود عيان.

وفيما يلي أدلة إضافية على تورط رواندا، في وقت سابق، في الانتهاكات المتكررة لسيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وسلامتها الإقليمية:

- أبانت العناصر التي هاجمت بوناغانا في ليلة يوم ٤ صبيحة يوم ٥ تموز/يوليه ٢٠١٢ عن قوة نيران لا يمكن أن تكون لدى متمردي جماعة بوسكو نتاغاندا (حركة ٢٣ آذار/مارس).
- كانت تلك العناصر مزودة بقدر كبير من المعدات الجديدة وكانت تحت قيادة ضباط يتحدثون الإنكليزية بصورة جيدة.
- تجاوز قوام تلك العناصر ٤٠٠٠ فرد، من بينهم حوالي ٢٠٠٠ فرد بين كاكو وروباري وحوالي ٢٢٠ فرد في نتاموغنغا وحوالي ٥٠٠ فرد في بوناغانا.
- جندت قوات الدفاع الرواندية لصالح جماعة بوسكو نتاغاندا (حركة ٢٣ آذار/مارس) لواءين من القوات الخاصة، وهما اللواء ٣٠٥ المخصص لبوناغانا واللواء ٤٠٢ المخصص لنتاموغنغا.
- تخضع هذه الوحدات لقيادة الجنرال الرواندي روفوشا، الذي شوهده في روبراري رفقة العقيد السابق بودوان نغارويي (القائد السابق للمنطقة العسكرية ٨٣ التابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في إقليم ماسيسي).
- لدى أفراد جماعة بوسكو نتاغاندا (حركة ٢٣ آذار/مارس) معدات حربية ومعدات للرؤية الليلية لا تمتلكها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.
- وقد كان الهجوم على مدينة غوما متوقعا، حيث إن التدابير التي اتخذها المجتمع الدولي، لا سيما وقف المساعدات التي تقدمها إلى رواندا عدة دول غربية وإدراج قادة جماعة بوسكو نتاغاندا (حركة ٢٣ آذار/مارس)، بمن فيهم العقيد السابق روسانغيزا الملقب بسلطاني ماكينغا، في القائمة السوداء، لم تكن رادعة بما يكفي للحيلولة دون قيام رواندا بتنفيذ مخطط زعزعة استقرار جمهورية الكونغو الديمقراطية.
- وفي الواقع، قامت الحكومة الكونغولية، في حزيران/يونيه ٢٠١٢، بإعداد ملخص للأدلة القائمة على تورط رواندا في زعزعة استقرار جمهورية الكونغو الديمقراطية، يغطي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠١٢. وقد أحييت هذه الوثيقة، بناء على تعليمات من فخامة السيد جوزيف كابيلا، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، مشفوعة بأدلة فنية تتمثل في مكالمات هاتفية، إلى الحكومة الرواندية عن طريق السيدة لويز موشيكويابو، وزيرة الخارجية، على هامش الاجتماع الثنائي بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، الذي عقد في كينشاسا يومي ١٨ و ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٢.

وتجدر الإشارة إلى أن رواندا لم ترد حتى اليوم على هذا التقرير، كما لم تقم بدحض أو رد أي من الأدلة الدامغة القائمة ضدها.

- قدم التقرير الأول أيضا لمنظمة رصد حقوق الإنسان غير الحكومية الدولية، المؤرخ ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٢، والمعنون "جمهورية الكونغو الديمقراطية: يجب على رواندا أن توقف مساعدتها لمشتبه في ارتكابه جرائم حرب. يتلقى الجنرال المتمرد بوسكو نتاغاندا المجندين والأسلحة من رواندا" ( RD Congo : Le Rwanda doit cesser d'aider un criminel de guerre présumé. Le général congolais renégat Bosco Ntaganda reçoit des recrues et des armes depuis le Rwanda)، أدلة قاطعة على تورط رواندا في زعزعة استقرار جمهورية الكونغو الديمقراطية.

- قدم التقرير الأول لفريق خبراء الأمم المتحدة المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية، المؤرخ ١٨ أيار/مايو ٢٠١٢ (انظر S/2012/348)، عدة تفاصيل يتعذر دحضها بشأن تورط رواندا في زعزعة استقرار جمهورية الكونغو الديمقراطية.

- قدم التقرير الثاني أيضا لمنظمة رصد حقوق الإنسان، المؤرخ ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، والمعنون "جمهورية الكونغو الديمقراطية: متمردو حركة ٢٣ آذار/مارس يرتكبون جرائم حرب. على السلطات الرواندية أن تتوقف فوراً عن دعم هذه الجماعة المسلحة وإلا فرضت عليها جزاءات" ( RD Congo : Les rebelles du M23 commettent des crimes de guerre. Les autorités rwandaises devraient cesser immédiatement leur soutien à ce groupe armé, sous peine de sanctions)، معلومات مقنعة بشأن ما ثبت من تورط رواندا في زعزعة استقرار جمهورية الكونغو الديمقراطية.

- يورد التقرير الثاني الصادر في الآونة الأخيرة عن فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية بتاريخ ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ (انظر S/2012/843)، والذي قدم بالفعل إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤)، اتهامات كثيرة مدعمة بالأدلة ضد رواندا وأوغندا تفيد قيامهما بأنشطة لزعزعة استقرار جمهورية الكونغو الديمقراطية.

- إضافة إلى كل هذه التقارير، دأبت وفود مختلفة تابعة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وتضم مسؤولين في الدوائر الأمنية، على إبلاغ مختلف الأدلة على تورط رواندا في الانتهاكات المتكررة لسيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وسلامتها الإقليمية إلى الوفود الرواندية، التي لم تعترض قط على أي من الوقائع المبلغة.

ولا حاجة إلى التذكير بأن جماعة بوسكو نتاغاندا (حركة ٢٣ آذار/مارس) أُدرجت في قائمة القوى السلبية التي تنشط في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية بإجماع رؤساء الدول الإحدى عشرة في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، أثناء مؤتمر القمة الاستثنائي الذي عقده في ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٢ في أديس أبابا.

وقد وقّع الرئيسان يويري موسيفيني وبول كاغامي، اللذان شاركا في مؤتمر القمة المذكور، هذا القرار دون تحفظ.

وأثبت تقرير لاحق أن القوة السلبية التي تدعى حركة ٢٣ آذار/مارس هي في واقع الأمر مجموعة إرهابية تتسم بقيامها بما يلي:

- انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان
- ارتكاب أعمال العنف الجنسي
- اغتصاب النساء
- التجنيد القسري للقاصرين
- ارتكاب أعمال العنف التي تسبب في الزواج الجماعي والمستمر لفئات السكان الضعيفة
- فرض الأشغال الشاقة على السكان المدنيين.

وتشمل العناصر الرئيسية من بين مرتكبي هذه الجرائم، التي سبق ذكرها في جنيف في تقرير مؤرخ ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٢ قدمته السيدة نافانيثيم بيلاي، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، بشأن أعمال مماثلة ارتكبت في زمن المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، الضباط السابقين التالية أسماؤهم:

- بوسكو نتاغاندا
- روسانغيزا، الملقب بسلطاني ماكينغا
- إينوسون كاينا
- إينوسون زيموريندا
- بودوان نغارويي
- فياني كازاراما.

وبالإضافة إلى الأعمال الخطيرة المذكورة أعلاه، لا بد من ذكر توظيف بعض السياسيين الكونغوليين من قبل مسؤولين روانديين. وأبرز مثال على ذلك النائب البرلماني روجي لومبالا عن المعارضة، الذي أقر في محضر أمام أجهزة الاستخبارات البوروندية بأن الجنرال جيمس كاباريي، وزير الدفاع الرواندي، طلب منه غير ما مرة الانضمام إلى جماعة بوسكو نتاغاندا (حركة ٢٣ آذار/مارس).

---